السنة الأولى ماستر: تجارة ومالية دولية

مقياس: الاقتصاد الدولي

محاضرة : النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

كان المذهب السائد خلال القرن السابع والثامن عشر هو المذهب التجاري، والذي كان ينادي بتغليب مصلحة الدولة على مصلحة الفرد، وقياس قوة الدولة بحجم ما يتوفر لديها من معادن نفيسة خاصة الدهب، ثم جاء الكلاسيك بنظرة معاكسة تماما، حيث يرون ضرورة الاهتمام بدراسة المستهلك الفرد وأن الدولة ما هي إلا مجموعة أفراد بكل تصرفاتهم في السوق.

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير التبادل الدولي حيث أوضح الكلاسيك تفسير وبيان الفوائد المتعلقة بالتبادل من خلال:

- تحديد ماهية وطبيعة السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية (تفسير أسباب قيام تجارة دولية)؛
- تحديد نسب التبادل التجاري ما بين تلك السلع.

حيث قامت النظرية الكلاسيكية على الدعوة إلى الحرية وسيادة المنافسة التامة والتخصص وتقسيم العمل بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للبلاد في نطاق المعاملات وقد اعتمد تحليل النظرية فرضيات أهمها:

- أن العالم يتكون من دولتين فقط؛
- أن الإنتاج يحتوي على سلعتين فقط،
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل ما بين الدول المختلفة، مما يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع؛
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة بغض النظر عن الكميات المنتجة أي منحى العرض أفقي؛
- أن موارد الدولة لا تتأثر بالتبادل فهي في حالة تشغيل كامل؛
- أن قيمة المبادلات تتحدد بكمية العمل المبذول (نظرية القيمة في العمل)؛
- خضوع نفقات الإنتاج لقانون النفقات الثابتة ؛
- عدم وجود نفقات النقل الدولي؛
- ثروات الدول محدودة وجميع مكوناتها طبيعية ومتشابهة؛
- تجانس عنصر العمل والأذواق في دول محل التبادل الدولي؛
- -التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

-

أولا-نظرية المزايا أو التكاليف المطلقة (أدم سميث): تطرق ادم سميث إلى نظرية المزايا المطلقة في كتابه ثروة الأمم (1732-1790) في محاولة منه لتفسير شروط قيام التجارة الدولية والفوائد التي يمكن أن تعود على الدول جراء دخولها في التبادل الدولي في إنتاج سلعة وتبادلها مع دول أخرى، وانطلق أدم سميث في تحليله من ان المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق أيضا على المستوى الدولي، معتمدا في ذلك على مبدأ التكلفة واتساع نطاق السوق، فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا تمكنت السلع من إيجاد منافذ لها خارج نطاق الدولة، ونفس الأمر في الجانب الأخر في حالة الاستيراد، حيث يمكن استيراد السلع إذا كانت تكاليفها أقل من تكلفة إنتاجها المحلية.

1-مثال توضيحي:

جدول 1: ساعات العمل المخصصة لإنتاج وحدة من السلع في بلدين

الدولة / السلعة	الغذاء	المنسوجات
انجلترا	4	3
امريكا	3	4

من الجدول أعلا يظهر ما يلي:

-انتاج وحدة واحدة من المنسوجات يقابله 4ساعات عمل في الولايات المتحدة؛

-إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يقابله 3ساعات عمل في إنجلترا؛

- إنتاج وحدة واحدة من الغداء يقابله 3 ساعات عمل في الولايات المتحدة الامريكية؛

- إنتاج وحدة واحدة من الغداء يقابله 4 ساعات عمل في إنجلترا؛

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من نظرية المزايا المطلقة نتوصل إلى نتيجة مفادها:

-تتخصص أمريكا في انتاج الغداء نظرا لامتلاكها مزايا مطلقة مقارنة بإنجلترا التي تمتلك مزايا أقل منها؛

- تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات نظرا لامتلاكها مزايا مطلقة مقارنة بأمريكا التي تمتلك مزايا اقل منها؛

-قبل قيام التجارة بين الدولتين أصبحت إنجلترا تستفيد من وحدتين من الغداء مقابل 6 ساعات عمل، والولايات المتحدة الامريكية تستفيد من وحدتين من المنسوجات مقابل 6 ساعات عمل.

النتيجة من التبادل الدولي هي:

تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة بما يتناسب مع ظروفها والذي يعود بالفائدة على البلدين وهي الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها ادم سميث في تفسيره للفائدة الناجمة عن التخصص الدولي انطلاقا من اختلاف التكاليف المطلقة، والذي من شانه ان يكسب الدلو المزيد من المهارات التي تؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الإنتاج فيها.

2-الانتفادات الموجهة لهذه النظرية:

-انها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين الدوليتين فقط في حين أن المسألة أكثر تعقيدا بوجود سلع متعددة وأكثر من دولة في التبادل التجاري؛

- تصدق نظرية التكاليف المطلقة بالنسبة للدول التي تتمتع بالميزة المطلقة في إنتاج سلعة ما، ولكن قد يحدث في بعض الحالات أن توجد بعض الدول التي تفتقد للميزة المطلقة في إنتاج بعض السلع، أي أن إنتاجيتها ضعيفة بالنسبة للإنتاج وتجد نفسها امام استيراد السلعتين الضروريتين للاستهلاك مما يحقق منافع اقتصادية للدول المصدرة وتحرم الدلو المستوردة من هذه الميزة.

ثانيا- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

جاءت في إطار كتابه حول مبادئ الاقتصاد السياسي في عام 1817 والذي تناول فيه قانون النفقات النسبية، وهو من أبرز رواد المدرسة البريطانية على غرار جون ستيوارت ميل، ورغم مختلف الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية من قبل الكثير من الاقتصاديين إلا انها تعتبر حجز الزاوية في تفسير قيام التجارة الدولية، كما انه طبقا لهذه النظرية التجارة الحرة بين الدول تقوم من تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، أي أن التبادل التجاري الدولي يتم إذا وجدت اختلافات في التكاليف النسبية وليس في التكاليف المطلقة.

-التكلفة النسبية للسلعة (X) = التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة (X) في نفس البلد / التكلفة المطلقة لإنتاج للسلعة (Y) في نفس البلد.

- التكلفة النسبية للسلعة (Y) = التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة (Y) في نفس البلد / التكلفة المطلقة لإنتاج للسلعة (X) في نفس البلد.

1- جدول رقم 02: وحدات العمل المخصصة لإنتاج وحدة من انتاج الغداء / المنسوجات

الدولة /السلعة	الغداء	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

-حسب نظرية المزايا المطلقة لأدم سميث نجد ان البرتغال لديها ميزة مطبقة في كلتا السلعتين مقارنة بانجلترا، أما بالرجوع إلى نظرية التكاليف النسبية نجد مايلي:

بالنسبة لسلعة الغداء:

-التكاليف النسبية للغداء في البرتغال 90/80 تقريبا 0.9، أي تكاليف انتاج وحدة من الغداء يعادلها يعادلها 0.9 من تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات في البرتغال.

-التكاليف النسبية للغداء في إنجلترا = 100/120تقريبا 1.2، أي ان تكاليف انتاج وحدة من الغداء يعادلها 1.2 من تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات في إنجلترا.

بالنسبة لسبعة المنسوجات:

-التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال = 80/90 تقريبا 1.12، أي أن تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات يعادلها 1.12 من تكاليف انتاج وحدة من الغداء في البرتغال.

-التكاليف النسبية للمنسوجات في إنجلترا = 120/100 تقريبا 0.83، أي تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات يعادلها 0.83 من تكاليف انتاج وحدة من الغداء في إنجلترا.

بالمقارنة بين النتائج نجد:

-التكلفة النسبية لوحدة من الغداء في البرتغال اقل من مثيلاتها في إنجلترا 0.9 أي أقل من 1.2 أي أنه من مصلحة البرتغال التخصص في انتاج الغداء وتصديره إلى إنجلترا واستيراد المنسوجات من إنجلترا.

- التكلفة النسبية لوحدة من المنسوجات في إنجلترا اقل من مثيلاتها في البرتغال 0.83 اقل من 1.12، أي أنه من إنجلترا التخصص في انتاج المنسوجات وتصديرها إلى البرتغال واستيراد الغداء من البرتغال.

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى مايلي:

-شروط التبادل الدولي بين البرتغال وانجلترا تتم على أساس وحدة من الغداء مقابل وحدة من المنسوجات (المقايضة)؛

- السلعة التي يتمتع بها أي بلد بمزايا نسبية هي السلعة التي تكلف وحدات محل عمل اقل مقارنة بدولة أخرى.

-تقييم نظرية النفقات النسبية :

على الرغم من ايجابياتها إلا أن تحليل ريكاردو للنفقات النسبية أخفق في الإجابة على السؤال الثاني المتعلق بمعدل وشروط التبادل، والسؤال الثالث المتجه نحو اظهار المكاسب التي تعود على الدول أطراف التبادل من اشتراكهما في التجارة الخارجية.

كما انها احتوت على جملة من العيوب أهمها: التبسيط المعيب في فروضها، خاصة فيما يتعلق باستحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول، واهمالها لبقية عناصر الإنتاج الأخرى في ظل اعتبارها لـ العمل كمقياس للقيمة.

-ثالثا- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

جاءت هذه النظرية لتطوير نظرية التكلفة النسبية لريكاردو على يد الاقتصادي جون ستيوارت ميل عام 1848، فبعد أن عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدل التبادل الدولي، حلل جون ستيوارت ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلعة معينة وتتخصص فيها وتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في انتاجها بميزات نسبية، وقام بتثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافتراض بدلا من ذلك أن الذي يتغير هو حجم الإنتاج من السلعتين وليس العمل.

قدم ميل مثالا عدديا مختلفا عن المثال الذي استخذمه ريكاردو بافتراض ان انجليترا وألمانيا لديهما كمية عمل متساوية وإذا تم استخدامهما في كل دولة فيمكن الحصول على كمية انتاج من السلعتين على النحو الاتي:

الجدول رقم 03: مثال افتراضي لنظرية القين الدولية

الدولة / السلعة	ياردة من الاقمشة القطنية	ياردة من الاقمشة التيلية
انجلترا	10	15
المانيا	10	20

يتضح من الجدول ان إنجلترا باستخدام كمية عمل معينة تستطيع ان تنتج 10 ياردة من القماش القطني او 15 ياردة من الاقمشة التيلية، وباستخدام كمية العمل نفسها تستطيع ألمالنيا انتاج 10 ياردة من الاقمشة القطينة و 20 ياردة من الاقمشة التيلية.

ومن بيانات الجدول نستنتج أن معدل التبادل بين السلعتين:

- إنجلترا (1)ياردة قطن = 1.5 ياردة تيل ---------- 10/15
- المانيا (1) ياردة قطن = 2 ياردة تيل ---------- 10/20

إن إنكلترا تتمتع بميزة نسبية في انتاج القطن لان اليادرة من قماش القطن يتم مبادلتها بـ 1.5 ياردة من الاقمشة التيلية داخل إنجلترا، بينما في المانيا يتنم مبادلة اليادرة نفسها من القطن بـ 2 ياردة من التيل، أي ان معدل التبادل الداخلي بين القماش القطني والقماش التيلية في إنجلترا هو (1.5) وفي المانيا هو (2).

- إنجلترا (1) ياردة تيل = 0.66 قطن ---------- 15/10
- المانيا (1) ياردة تيل = 0.5 ياردة قطن ---------- 20/10

نستنتج من ذلك ان ألمالنيا تتمتع بميزة نسبية في انتاج التيل، لأن الوحدة من التيل يتم مبادلتها في المانيا بـ 0.5، بينما يتم مبادلة الوحدة نفسها من التيل في إنجلترا بـ 0.66 من القماش، أي أن معدل التبادل الداخلي بين التيل والقطن في إنجلترا هو (1 : 0.66) وفي المانيا هو (1: 0.5).

والشكل الموالي يوضح بيانيا مضمون نظرية القيم الدولية:

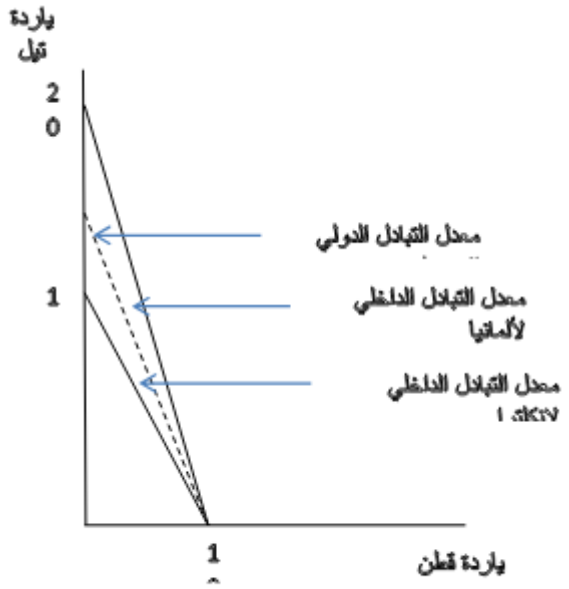

الشكل (1) نظرية القيم الدولية

يمثل المحور الافقي سلعة القطن والمحور الرأسي سلعة التيل، الخط المتقطع هو معدل التبادل الدولي المحتمل يقع بين التبادل الداخلي للدولتين.

تتوقع المكاسب من قيام التجارة بين الدولتين على مدى قرب او بعد معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لكل من الدولتين، فتزداد مكاسب ألمانيا من قيام التجارة إذا ابتعد معدل التبادل الدولي عن معدل التبادل الخاص بها واقترب من معدل التبادل الداخلي في إنجلترا والعكس صحيح، والامر ينطبق على إنجلترا.

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الكلاسيكية: نوجزها فيما يلي:

-بساطة النموذج وتجريده من حيث الفرضيات عن الواقع (دولتين، سلعتين، معيار القيمة هو العمل)، الواقع مختلف تماما؛

- افتراض النموذج حرية التجارة والانتقال بين الحدود دون قيود وعوائق، اما في الواقع هناك عدة قيود طبيعية وصناعية وفنية وجمركية ...؛

- افتراض النموذج توافر المنافسة التامة في جميع الأسواق لا احتكار أو احتكار القلة او منافسة احتكارية او تحديد إداري للأسعار او الجودة؛

- اهمال النموذج عنصر مهم من عناصر التكلفة والذي يمكن ان بقضي على المزايا النسبية والفروق بين الدول وهو تكاليف النقل والتأمين الذي يعتبر عنصر مهم في تحديد المزايا التنافسية،

- افتراض عدم وجود فروق في التكنولوجيا والمعرفة وعلى انها متاحة للجميع وهذا غير منطقي؛

- افتراض ان جميع الموارد الاقتصادية في الدلوة يتم استغلالها أي أن الاقتصاد في حالة توازن، لكن واقعيا لا يمكن ذلك أن توازن أي اقتصاد يحدث دون الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

- تجانس عنصر العمل بين الدول إلا أنه في الواقع غير متجانس ويختلف من دولة إلى أخرى بالنظر إلى عهدة عوامل على غرار التدريب، الأجور، المهارات؛

- افتراض ريكاردو في نظريته أن التبادل التجاري الدولي يتم على أساس المقايضة بالسلع في حين نجد في الواقع تستخدم النقود كوسيط في التبادلات التجارية وكذلك اختلاف أثمان السلع.